الأنباء
الاثنين 11 فبراير 2013

المنامة: ماضون بكل عزم وقوة في مسيرة التطور في إطار ترسيخ دولة المؤسسات والقانون القائمة على أسس ومبادئ المواطنة

انطلاق الحوار الوطني البحريني بمشاركة 5 جمعيات معارضة

كميل كاظم ممثل حركة الوفاق المعارضة لدى وصوله للمشاركة في الحوار الوطني البحريني (رويترز)

..ومؤتمر صحافي للمركز الإعلامي لجلسات الحوار

عواصم ـ وكالات: افتتحت الجلسة التمهيدية لحوار التوافق الوطني في البحرين امس لبحث جدول الأعمال والاتفاق على بنوده.

وذكر المركز الإعلامي لجلسات الحوار وهو الوحيد المخول بنشر تفاصيل الجلسات التي ستكون مغلقة أمام وسائل الإعلام أن الحوار الوطني افتتح عصر امس بدعوة ممثلي الجمعيات السياسية والمستقلين من مكونات المجتمع السياسي في البحرين لاستكمال حوار التوافق الوطني في المحور السياسي للبناء على ما تحقق من مكتسبات.

وأوضح المركز أن الجلسات الأولى ستخصص لتحديد جدول الأعمال والاتفاق على بنوده بمشاركة الجميع.

وأشار المركز إلى أنه في مستهل جلسة الافتتاح نقل وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة تحيات وتقدير الملك حمد بن عيسى آل خليفة والقيادة السياسية إلى جميع المشاركين في الحوار وتمنياتهم لهم بدوام التوفيق والسداد لما فيه خير وصالح البلاد.

ونقل المركز عن الوزير تعبيره في تصريح سابق امس عن الاعتزاز بهذه المشاركة جنبا إلى جنب مع ممثلي الجمعيات السياسية وأعضاء السلطة التشريعية من المستقلين، مؤكدا أن البحرين ماضية بكل عزم وقوة في مسيرة التطور والنماء في إطار ترسيخ دولة المؤسسات والقانون القائمة على أسس ومبادئ المواطنة.

وقال الوزير إن البحرين تجمعنا اليوم لاستكمال الحوار السياسي بمشاركة ممثلي الجمعيات السياسية وعدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب المستقلين، وذلك تجسيدا لما تنتهجه القيادة السياسية الحكيمة من حرص دائم على ترسيخ مبدأ الحوار كنهج ثابت لعرض مختلف الآراء والأفكار وبما يسهم في تحقيق المزيد من التوافقات الوطنية الجامعة.

وأضاف أن الحوار هو لكل البحرين، حيث أعرب عن ثقته بتحقيق المزيد من التوافقات السياسية المشتركة بما يسهم في دفع مسيرة التنمية للأمام وتعزيز المكاسب الوطنية.

وانطلق الحوار البحريني بمشاركة 5 جمعيات معارضة وهي: الوفاق الوطني الإسلامية والعمل الوطني الديموقراطي (وعد) والتجمع القومي الديموقراطي والمنبر الديموقراطي التقدمي والإخاء الوطني.

وأوضحت الجمعيات أنها طرحت في رسالتها مناقشة آليات الحوار وطريقته إلا أنها لم تتلق أي جواب من الوزير.

وفي الوقت ذاته جددت المعارضة دعوتها لمظاهرة جماهيرية في منطقة سترة تحت عنوان «الشعب قرر التغيير» عصر امس أيضا أي بالتزامن مع بدء أولى جلسات الحوار.

وكان نائب الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ حسين الديهي أكد في خطاب خلال اعتصام يوم أمس الاول على أن الاحتجاجات والحراك الميداني مستمر بوجود الحوار أو من دونه وسوف يتواصل إلى أن يحقق شعب البحرين غايته وتتحقق مطالبه.

ولفت إلى أن الجمعيات المعارضة لا تقرر عن الشعب ولكن تحمل برنامجا سياسيا ورؤية وطنية ومن يقرر قبولها أو ردها هو الشعب بإظهار كلمته.

تحت شعارات «إسقاط النظام» و«القصاص للشهداء» و«العدالة الاجتماعية»

القوى الثورية تنظم مسيرات للتحرير في الذكرى الثانية لتنحي مبارك اليوم

معارض مصري يلوح بعلم بلاده بالقرب من قصر الاتحادية (أ.ف.ب)

القاهرة ـ أ.ش.أ: دعت القوى الثورية جماهير الشعب المصري للمشاركة في مسيرتين سلميتين اليوم11 فبراير تحت شعارات «إسقاط النظام» و«القصاص للشهداء» و«العدالة الاجتماعية» في ذكرى يوم تنحي الطاغية مبارك الذي قامت من أجل عزله ثورة 25 يناير.

وتنطلق المسيرة الأولى من أمام مسجد الفتح برمسيس، والمسيرة الثانية من أمام مسجد السيدة زينب، على أن تبدأ المسيرات في التحرك في تمام الساعة الخامسة مساء متوجهة إلى ميدان التحرير.

وأصدرت القوى الداعية للمسيرات بيانا قالت فيه «ماذا بعد الانتصار الأول؟.. يمر اليوم عامان على ذلك المساء الذي حبست فيه الأنفاس في ميادين التحرير، بل ويمكن أن نقول في بلاد العالم أجمع، والناس في انتظار خطاب طال انتظاره يعلن تنحي الديكتاتور حسني مبارك عن حكم مصر».

وذكر البيان «رغم كل ما سال من دماء، وكل العيون التي راحت برصاص قوات أمنه وكل المصابين الذين سقطوا برصاصه وخرطوشه وقناصته.. أنيرت السماء بشماريخ الانتصار والهتاف وتبادل الثوار في الشوارع الأحضان، فقد سقط الديكتاتور الذي ظن أنه لن يسقط.. إنه يوم 11 فبراير.. يوم احتفل الشعب المصري بخلع محمد حسني مبارك بعد 30 عاما من القمع والفساد والنهب».

وقال: «18 يوما قضاها الثوار في ميدان التحرير يوحدهم هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»..

وقضاها البعض في محاولات للتفاوض والحوار مع أبرز رموز مبارك على أمل أن يتم احتواء حركة الشارع وأن تعود الأمور إلى ما كانت عليها وإن بشروط أفضل.. تحاورت الرموز وبقى الثوار في الشارع وكان انضمام الطبقة العاملة إليهم بالإضراب والتظاهر الخطوة الحاسمة التي حسمت مصير الديكتاتور وجعلت خسائر الإبقاء عليه أكبر من التخلي عنه.. ولو مؤقتا».

وذكر البيان «لكن واقع الأمر أن المخلوع لم يتنح وإنما كلف وهو من لم يحق له تكليف أحد في تلك اللحظة ـ القوات المسلحة بإدارة البلاد.. فهلل الكثيرون وقد بهرتهم اليد التي ارتفعت بالتحية العسكرية لشهداء الثورة.. وارتفعت أصوات قليلة وإن كانت حاسمة تحذر من حكم العسكر الذي لا يختلف عن قائده الأعلى.. ولم تطل فترة البهجة.. فسرعان ما تلوثت تلك اليد بدماء الشهداء قتلا وتعذيبا ومن جديد امتلأت المعتقلات».

وقال البيان «في مواجهة شعار استكمال الثورة اجتمعت الرموز والقوى السياسية على «الانتقال الدستوري» ووضعت آمالها وأقنعت قطاعات واسعة من الشعب بأن المخرج من الحكم العسكري هو الانتخابات البرلمانية ومن بعدها انتخابات الرئاسة ثم دستور للبلاد بهذا الترتيب حسب استفتاء وعد الموافقون عليه بالجنة والمعترضين عليه بالنار إضافة إلى بعض الأصوات التي توهمت أنه بالإمكان تغيير نظام يملك ترسانة من العسكر والسجون والقوانين والمعتقلات ورأس المال من خلال صندوق الانتخابات».

وأضاف «جاء البرلمان وانعقدت جلساته بأغلبية إسلامية في حين ظل الثوار يذبحون على بعد شارعين منه فلم يلقوا من البرلمان سوى الإدانة والتشويه..

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية بأول رئيس مدني منتخب، من جماعة الإخوان المسلمين، نقض وعوده للشعب التي انتخب من أجلها وفي مواجهة مرشح نظام الرئيس السابق، ومن جديد سالت الدماء وسقط الشهداء وأبدع النظام الجديد في فنون التعذيب والاختطاف والقمع»، حسب بيان القوى الثورية.

وقال البيان «بالتوازي مع هذا القمع السياسي الذي لم يتوقف يوما زاد القمع الاقتصادي والاجتماعي، فأغلقت المصانع وطرد العمال وارتفعت الأسعار ولم تتمكن الحكومات المتتالية أن تحقق ولو مطلب واحد من مطالب العدالة الاجتماعية مثل تحديد حد أدنى وأقصى للأجور، فحكم مباركي ثم حكم عسكري ثم حكم إخواني والقمع هو ذاته.. والفقر هو ذاته.. ومحاولات إجهاض الثورة هي ذاتها، وفي كل المراحل لم يتخل أي حكم منهما عن دعم ما سموا بفلول مبارك.. من أصحاب المال والسلطة والعلاقات».

وأضاف البيان «لم يستغن عنهم حكم المجلس العسكري لأنه جزء منهم.. ولم يتخل عنهم الإخوان المسلمين لأن مصالحهم مشتركة.. فلم يكن الخلاف أبدا خلافا بين قوى دينية وأخرى علمانية فقط.. وهو ما عبر عنه م.حسن مالك رجل الأعمال المصري بوضوح حين قال «رأس المال لا يعرف الأيديولوجيا» وهو المبدأ الذي يتجسد الآن بأوضح أشكاله في عمليات المصالحة التي تتم على قدم وساق مع رموز النظام الذي يفترض أن الثورة خلعته حتى انه لم يبق إلا أن يخرج مبارك من سجنه».

وتابع «وفي كل تلك المراحل ظلت هناك قوى ومجموعات ثورية ترفض الاعتراف بانتهاء الثورة وبداية الاستقرار.. مجموعات وقوى قدمت أغلى شبابها وقودا للثورة ولم ولن ترضى إلا باستكمال تلك الثورة التي استشهد من أجلها الآلاف.. إنها تلك القوى والمجموعات التي كانت جادة فيما تقصده حين هتفت في التحرير بأن «الشعب يريد إسقاط النظام».

وقال البيان «لم تكن تلك القوى تقصد تغيير الوجوه الفاسدة بوجوه أقل فسادا.. ولم تكن تقصد مزيدا من النزاهة في الانتخابات.. ولا دستور تكتبه قلة لا تعبر إلا عن نفسها.. ولا سياسة اقتصادية تزيد فقر الفقراء فقرا وثراء الأغنياء ثراء، بل كانت مخلصة لما تهتف به من إسقاط النظام برموزه وسياساته وقمعه وانحيازاته».

واختتم البيان بالقول «في الذكرى الثانية لسقوط الديكتاتور آن لهذه القوى التي لم تتخل يوما عن نصرة الثورة ولم تقايض على شعاراتها ومطالبها بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية.. أن تسعى إلى توحيد الجهود في جبهة ثورية موحدة تقود الثورة إلى انتصارها.. ذلك أن الأمر الوحيد الذي تغير جذريا مع ثورة 25 يناير الباسلة هو كسر هذا الشعب للخوف وتصميمه على العيش بكرامة».

وقع على البيان كل من حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، حزب الدستور، الحركة الشعبية لاستقلال الأزهر، حزب الكرامة، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، اتحاد شباب ماسبيرو، حركة شباب الثورة العربية، الاشتراكيون الثوريون، التيار الشعبي المصري، حزب مصر الحرية، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة كفاية.

مسؤول أميركي: واشنطن تدعم بشدة العملية الديموقراطية في مصر

القاهرة ـ د.ب.أ: أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي لحقوق الإنسان مايكل بوزنر امس أن بلاده تدعم بشدة العملية الديموقراطية في مصر.

وقال بوزنر، عقب الاجتماع مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، إن زيارته للقاهرة تأتي في إطار المناقشات المستمرة والبناءة مع الحكومة المصرية، لافتا إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجهها مصر في هذه المرحلة.

وأضاف: «نحث كل الأطراف على الامتثال للحوار الحقيقي والفعال لحل المشكلات التي تواجهها مصر في هذه الفترة»، موضحا أن في مصر العديد من الآراء المختلفة والمتعددة والتي لا يمكن حلها إلا أن يجد الجميع طريقة جادة للحوار حول هذه الاختلافات.

وردا على سؤال حول ما يتردد بشأن انفراد قوى الإسلام السياسي في مصر بصياغة وإقرار الدستور الجديد قال بوزنر: «الدستور قضية أخرى ومثال آخر على وجود خلافات سياسية في مصر، ونحن نعلم أن هناك بعض المواد الدستورية المختلف عليها ويجب أن تكون هناك عملية حقيقية لمناقشة هذه المواد المختلف عليها وطرح كل الاقتراحات خلال هذه العملية».

وحول ما يتردد بشأن دعوة بعض السياسيين في مصر لعقد انتخابات رئاسية مبكرة قال مساعد وزير الخارجية الأميركي: «هذا الأمر يخضع لقرار الشعب المصري الذي بيده مصير مستقبله السياسي، ونحن ندعم بشدة العملية الديموقراطية والتي من بينها الانتخابات البرلمانية القادمة، التي نأمل أن تكون نزيهة وحرة وشفافة وسوف نقوم بدعم هذا بكل ما أوتينا من قوة».

حزب النور: مرسي أبدى استعداده لمناقشة مبادرتنا وطرحها بجلسات الحوار

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال د.جلال مرة الأمين العام لحزب النور إن لقاء الرئيس د.محمد مرسي مساء أمس الأول مع رئيس الحزب وقياداته استمر قرابة الساعتين، وان الرئيس أكد خلاله أن مبادرة الحزب ستتم إضافتها إلى جدول أعمال الجلسة القادمة من جلسات الحوار الوطني.

وقال ـ في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط ـ «إن الجلسة تمت بحضور د.باكينام الشرقاوي مساعد الرئيس للشؤون السياسية، ود.أيمن علي مستشار الرئيس لشؤون المصريين في الخارج، واستمرت منذ الساعة الخامسة وحتى التاسعة مساء، وحضر مرسي منها ما يزيد على الساعتين، استمع خلالهما للمبادرة وأبدى موافقته على إضافتها لجدول أعمال الجلسة القادمة من الحوار الوطني، بحيث تصبح نقطة أساسية من نقاط الحوار، ليتم التباحث حول ما إذا كان سيتم التوافق عليها».

وأضاف حزب النور في بيان له أمس أن اللقاء يعد استكمالا لمساعي حزب النور لتفعيل مبادرته موضحا أنه (الحزب) سيستكمل اتصالاته مع جميع القوى السياسية في هذا الشأن.

المتحدث الرسمي للنيابة: النائب العام يعمل بمنأى عن أي تسييس ولا نقبل بأي ضغوط من أحد

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد المستشار مصطفى دويدار المتحدث الرسمي الجديد للنيابة العامة، أن منصب النائب العام بمنأى تام عن أي تسييس، وأن جهاز النيابة العامة برمته من أصغر أعضائه وحتى النائب العام، لا يخضعون إلا لسلطان الدستور والقانون وضمائرهم، مشيرا إلى أنه لا أحد منهم يقبل أي توجيهات أو ضغوط من جانب أي سلطة أو أفراد.

وأشار المستشار دويدار ـ في مؤتمر صحافي عقده امس ـ إلى أن جميع الشكاوى التي ترد إلى النيابة العامة، هي محل اهتمام بالغ لدى النيابة ويتم التصرف فيها طبقا للقانون وبكل جدية تامة وفي إطار من الحرص البالغ على حقوق المواطنين، وأن يحصل كل ذي حق على حقه.

وقال دويدار إنه لاتوجد أي محاذير في التحقيق في البلاغات الواردة إلى النيابة العامة، أيا كانت أطراف هذه البلاغات، وان التحقيقات تجري في إطار من الشفافية التامة بما لا يخل بمبدأ سرية التحقيقات المنصوص عليه قانونا.

واشار إلى أن جميع البلاغات التي تقدم للنائب العام، يتم فحصها وتوجيهها إلى النيابة المختصة بالتحقيق توجيها صحيحا وفقا للاختصاص المتعلق بمكان وطبيعة الواقعة.

وأضاف المتحدث ان قيام النيابة العامة بالإعلان عن مستجدات التحقيقات في القضايا محل اهتمام الرأي العام، لا يعني على وجه الإطلاق أن القضايا الخاصة بالمواطنين لا تحظى بذات الاهتمام في التحقيق والمتابعة الدقيقة.

واكد أن المستشار طلعت عبدالله النائب العام أعطى توجيهات وتعليمات بالتسريع من وتيرة الإجراءات داخل النيابة وتبسيطها على المواطنين حرصا على راحتهم وتحقيق العدالة الناجزة.

وذكر أن التعليمات الجديدة للنائب العام تضمنت الاهتمام بشكل خاص بذوي الإعاقة والمسنين، ووضع خطط للتدريب المستمر لأعضاء النيابات للارتقاء بمستوياتهم على جميع الأصعدة، فضلا عن التوسع في ميكنة النيابة العامة، بحيث تشمل جميع النيابات على مستوى الجمهورية بهدف سرعة نقل البيانات وانجاز القضايا والمحاضر المختلفة تيسيرا على المواطنين.

واستعرض المستشار دويدار تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة حيال بعض القضايا محل اهتمام الرأي العام في الآونة الأخيرة، وفي مقدمتها التحقيقات في وفاة الناشط محمد الجندي عضو التيار الشعبي وقضية الاعتداء بالضرب والسحل للمواطن حمادة صابر وغيرها، مؤكدا أن التحقيقات لم تنته بعد في أي من تلك القضايا، وأن نتائج التحقيقات وحدها هي التي ستوضح الحقيقة المؤكدة في كل قضية من تلك القضايا.

محكمة النقض تنظر في طعن النيابة العامة على براءة المتهمين بموقعة الجمل في 8 مايو

القاهرة ـ أ.ش.أ: حددت محكمة النقض جلسة 8 مايو المقبل لنظر الطعن المقدم من النيابة العامة على الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة ببراءة جميع المتهمين في قضية قتل المتظاهرين يومي 2 و3 فبراير من عام 2011 والمعروفة إعلاميا بـ «موقعة الجمل» وذلك أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض برئاسة المستشار حامد عبدالله نائب رئيس المحكمة.

صرح بذلك المستشار عبد الجواد موسى رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض. جدير بالذكر أن لائحة المتهمين الذين قضي ببراءتهم في القضية تضم كلا من: رئيس مجلس الشعب الأسبق د.أحمد فتحي سرور، ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف، وأمين التنظيم السابق بالحزب الوطني «المنحل» ماجد الشربيني، ووزير الإنتاج الحربي السابق محمد الغمراوي، وأمين عام الحزب الوطني السابق بالقاهرة رجل الأعمال عضو مجلس الشعب السابق محمد أبو العينين.

كما ضمت اللائحة عبدالناصر الجابري عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الهرم والعمرانية (توفي في شهر أكتوبر الماضي جراء مرض السرطان) ويوسف خطاب عضو مجلس الشورى السابق عن دائرة قسم الجيزة، وشريف والي أمين عام الحزب الوطني بالجيزة سابقا، إلى جانب وليد ضياء الدين أمين التنظيم بالحزب الوطني بالجيزة سابقا..

كما ضمت القائمة المحامي مرتضى منصور ونجله أحمد مرتضى منصور المحامي، وعائشة عبد الهادي وزير القوى العاملة والهجرة السابقة، وحسين مجاور الرئيس السابق لاتحاد عمال مصر، وإبراهيم كامل عضو الأمانة العامة للحزب الوطني المنحل، وأحمد شيحة عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الدرب الأحمر، وحسن تونسي عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الخليفة.

وتضمنت أيضا رجب هلال حميدة عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة عابدين، وطلعت القواس عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة عابدين، وإيهاب العمدة عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الزاوية والشرابية، وعلي رضوان عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة الساحل، وسعيد عبدالخالق عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة باب الشعرية، ومحمد عودة عضو مجلس الشعب السابق عن دائرة شبرا الخيمة، ووحيد صلاح جمعة المحامي ونجل شقيقة مرتضى منصور، وضابطي الشرطة حسام الدين مصطفى حنفي (رئيس مباحث قسم السلام ثان) وهاني عبدالرؤوف (رئيس مباحث قسم المرج).